وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد

دور الوعي الضريبي في دعم الايرادات العامة

في الموازنة العراقية ٢٠١٠-٢٠٢٠

بحث

إلى مجلس قسم الاقتصاد

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في **قسم الاقتصاد**

الطالب. أمير توفيق حميد
الطالبة. زهراء مضر محمد

بالأشراف

الدكتور. كريم عبيس العزاوي

١٤٤٥ هـ ٢٠٢٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

((ان احسنتم أحسنتم لأنفسكم وان اسأتم فلها فإذا جاء وعد الاخرة يسؤا

وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه اول مرة وليتبروا ما علوا تتبيراً))

(سورة الاسراء: الآية ٧)

الاهداء

إلى رمز العطاء والتضحية، مثلي الاعلى...

(أبي الغالي)

إلى من تستقبلني بابتسامة وتودعني بدعاء...

إلى المنار الذي أضاء ليلي الطويل...

(أمي الغالية)

الى أساتذتي على طول مسيرتي الدراسية بدءاً بمن علمني مسكة القلم

وصولاً إلى من تبلور على يده هذا الجهد...

اهدي ثمرة جهدي وتدفق افكاري

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد (صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الغرّ الميامين...

يطيب لي وآنا انهي دراستي أن اتوجه بخالص شكري وآمتناني وعميق اعتزازي الى أستاذي المشرف الدكتور كريم عبيس العزاوي الذي كان لملاحظاته العلمية الرصينة وتوصياته السديدة بالغ الأثر في انجاز هذا البحث بهذا المستوى العلمي فله مني الشكر والعرفان.

كما يشرفني أن أتقدم بخالص الشكر لأساتذتي في جامعة بابل /كلية الأدارة والاقتصاد لما قدموه من توجيهات سديدة وتشجيع دائم طيلة سنوات الدراسة الأربعة.

وفي الختام أتقدم بخالص الشكر والامتنان لأساتذتي الافاضل لجنة المناقشة المحترمين لمناقشة بحثي وما سوف يبدونه من ملاحظات وآراء علمية سديدة تشكل اغناءً وترصيناً علمياً لهذا البحث وأسأل الله عز وجل أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والصلاح ... ومنه التوفيق.

المستخلص

اهتم المفكرين بموضوع الوعي الضريبي لدورة المؤثر في المجتمع وتأثيره عليهم في تكوين وعي لتلك القضايا ومن هذا الوعي هو الوعي الضريبي من خلال تعريف الناس بماهي الضريبة واهميتها ودور ايراداتها في رفد الموازنة العامة للدولة عن طريق شتى القوانين الضريبية وبكل ما يتعلق بعملية التحاسب الضريبي ليكون المكلف الضريبي على دراية كافية حول ذلك مما يجنب تعرضه للغش الضريبي لذا فأن الوعي الضريبي له دور كبير في زيادة الحصيلة الضريبية ولكي نحصل على وعي ضريبي جيد للمكلف لابد من وجود اعلام جيد بأنواعه المختلفة.

ان وجود مشكلة الوعي الضريبي في العراق يرتبط بمجموعة من الاسباب والدوافع الكامنة وراء ظهور هذه المشكلة والتي لا نستطيع ان نلقي بتباعاتها على تخلف النظام الضريبي بل يجب ابراز عيوب التشريع الضريبي

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	٢
الشكر والتقدير	٣
المستخلص	٤
قائمة المحتويات	٥
المقدمة	٦
: منهجية البحث	٧
المبحث الاول : الجانب النظري	٨___١٦
المبحث الثاني :الجانب العملي	١٧ - ١٩
الاستنتاجات	٢٠
التوصيات	٢١
المصادر والمراجع	٢٢

المقدمة:

لقد شهدت دول العالم الثالث تغيرات عديدة في سياستها الاقتصادية وذلك من اجل تحسين مستوى النمو وتمويل الخزينة العمومية لهذه الدول فلا شك انها تتأثر بهذه التغيرات خاصة الحالية منها التي هي الدخول الى اقتصاد السوق الذي يفرض عليها اعادة النظر في اصلاحاتها الاقتصادية الاقتصاد الوطني وفق المعايير الدولية ومحاولة الاحتفاظ بمواردها وثرواتها وخلق مصادر مالية جديدة بعيدة عن الموارد البترولية والجمركية وتعتبر الضريبة مورداً هاماً لتمويل نفقات الدولة خاصة في الفترات الاخيرة بعد الاعتماد على الايرادات البترولية اصبح من الضروري ان يتفاعل النظام الضريبي مع متطلبات السوق الحر والعولمة الاقتصادية. تقوم الدول بتقديم العديد من الخدمات المحلية الهامة التي تتطلب كثيراً من الاموال وتحتاج تلك الخدمات والمشاريع الى كفاءات بشرية مدربة ومؤهله تقوم بتحفيضها.

وحتى يمكن جذبها وحفزها على العمل وضمان بقاءها لابد من توفير موارد مالية كافية ومن المهم معرفة مصادرها. وهنا تبرز اهمية الوعي الضريبي في المجتمع فكلما كان الوعي الضريبي عالياً لدى الافراد كلما شهدت العملية الضريبية اقبالاً طوعياً كبيراً والعكس صحيح الامر الذي يلقي بضلاله على مجمل النشاط الاقتصادي السائد في البلد.

منهجية البحث

مشكلة البحث: -

يلجأ معظم المكلفين الخاضعين للضريبة الى اتباع وسائل عديدة للتهرب من دفع المبالغ المترتبة عليهم او تجنب دفعها بالكامل مما ينعكس سلباً على الحصيلة النهائية للضريبة دورها في تحقيق الايرادات العامة.

اهمية البحث: -

تمثلت اهمية البحث في دراسة دور الضريبة وكونها اداة لتمويل النفقات العامة وتوجيه الاستثمار وبهذا تبرز اهمية الضريبة بما تشكله من اداة مهمة من ادوات تمويل النفقات العامة وتوجيه الاستثمار.

فرضية البحث: -

زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين من خلال اقامة دورات وورش عمل في مجال الضريبة تساعد وبشكل كبير في معرفة اهمية الضريبة في دعم الايرادات العامة للدولة.

هدف البحث: - يهدف البحث الى: -

١- التعرف على العوامل التي تقلل وتزيد الوعي الضريبي.

٢- التعرف على اهمية الوعي الضريبي في دعم الايرادات العامة.

٣- التعرف على مفهوم الضريبة والتطورات التي حدثت للضريبة في الدول العربية والعراق خاصة.

٤-التعرف على الوعي الضريبي لدى المكلف الخاضع للضريبة في العراق.

٥-زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين.

المبحث الأول

الجانب النظري

أولاً: - الضريبة

تعرف الضريبة بأنها فريضة مالية والزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بدفعها نقداً او عيناً دون مقابل مباشر لتمكين الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق اهداف المجتمع (عبد الناصر: ٢٠٠٢، ٩).

كما تعرف الضريبة بأنها فريضه نقدية يلتزم الفرد بأدائها الى الدولة وفقاً لقواعد تشريعية وبصفة نهائية لغرض تغطية النفقات العامة بدون مقابل والضريبة هي استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الاشخاص الطبيعيين والاعتياديين وفقاً لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل والضريبة كذلك فريضة تدفع جبراً الى الدولة وهي غير جزائية وتدفع من القطاع الخاص الى القطاع العام لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية مختلفة عن سعي الدولة لجني المال من المكلفين ليس هو الهدف الوحيد بل ان هناك اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية اخرى (عفانة وآخرون ٢٠٠٤،٤).

وكذلك تعرف الضريبة بأنها فريضة الزامية وليس عقابية يلزم الافراد على اساسها بتمويل بعض الموارد الخاصة بهم للدولة جبراً وبدون مقابل لتحقيق ما تسعى اليه الدولة من الاهداف طبقاً لقواعد ومعايير محددة (عزمي يوسف خطاب :٢٠١٠، ٢٧(

اهداف الضريبة: -

ان من المعروف ان للضريبة اهداف متنوعة ومتعددة ولكن من المتبع لهذه الاهداف يلاحظ التطور في هذه الاهداف فلقد كان الهدف المالي هو الاساس في البداية وارتبطت بهذا الهدف مجموعة من الافكار مثل مبدأ (ضريبة الدولة جيوب رعاياها) (محمد صالح النسور ،٥٧، ١١٩٩) ومع ظهور مشكلة الكساد العالمية عام١٩٢٩ انتبهت الحكومات الى ضرورة التدخل لضمان الاستقرار الاقتصادي وبالتالي ظهرت الاهداف المختلفة ومن هذه الاهداف هي:

١- الاهداف المالية: -

ويكون ذلك من خلال توفير حصيلة ضريبة كافية ودائمة يمكن الاعتماد عليها في توفير المتطلبات اللازمة لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة مع مراعات ان تكون المصاريف تحصيل الضريبة في أدنى حدودها وبالتالي توفير ممولين جدد للمحافظة على مقدار الضرائب التي يتم تحصيلها كل سنة) عفانة: (٢٠٠٤، ٨).

٢- الاهداف الاجتماعية: - يمكن تلخيص أبرزها بما يلي:

أ- اعادة توزيع الثروة بين المواطنين:

فالمبدأ العام في فرض الضرائب هو ان الجزء الاكبر منها يقع على عاتق اصحاب الدخول العالية ويصرف في تغطية نفقات الدولة خدمات التعليم والصحة وغيرها اما إذا

ما تم استغلال هذه الهدف بشكل فعال وصحيح فأنه سيعمل على تقليل الفجوة بين اصحاب الدخول العالية واصحاب الدخول المنخفضة ويعمل على الحد من الطبقية في المجتمع

وهذا بدوره يؤدي الى الحد من الكراهية بين طبقات المجتمع ويؤدي الى التآلف والمحبة (عفانة: ٢٠٠٤، ٨).

ب- الحد من بعض العادات السيئة او الغير مرغوب بيها في المجتمع: -

ومثال ذلك فرض الضرائب العالية على نوع من العادات السيئة مثل التدخين والمسكرات وبعض السلع الترفيهية وبالتالي محاولة التقليل من اثاراها السيئة قدرالامكان.

ج- تنظيم النسل في المجتمع: -

في المجتمعات التي تعاني من الكثافة السكانية العالية تتم فرض ضرائب على كل طفل بعد عدد معين من الاطفال للمكلف الواحد ويتم منح اعفاء ضريبي عن كل طفل في الدولة التي تعمل على تشجيع النسل (عفانة: ٢٠٠٤،٩).

٣- الاهداف الاقتصادية: - وتتمثل بما يلي:

أ- العمل على تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية: -

فقد تلجأ الدولة لحماية بعض الصناعات المحلية التي قد لا تكون قادرة على منافسة الصناعات المستوردة عن طريق فرض ضرائب على السلع المستوردة وهذا بدوره يعمل على رفع اسعار السلع المستوردة ويؤدي بالتالي الى خلق ظروف منافسة أفضل للسلع المصنعة محلياً) عفانة

: (٢٠٠٤ ،٩)

ب-توجيه الاستثمارات المحلية الى بعض القطاعات المرغوب بها: -

اذ ارتأت الدولة الى ضرورة الحاجة لتشجيع قطاع معين فأنها تلجأ الى اعفاءه بالكامل من الضريبة اي تخفيض نسبة الضريبة المفروضة عليه وهذا بدورة يعمل على تحفيز الاستثمار بهذا القطاع لان الغاء الضريبة او تخفيضها يعمل على زيادة العائد الذي يحصل عليه المستثمر (عفانة: ٢٠٠٤، ٩)

الوعي الضريبي: -

يهدف الوعي الضريبي بين افراد المجتمع لتحفيزهم اداء واجباتهم الضريبية وفقاً لأحكام القانون لتلافي عدم الوقوع تحت طائلة العقاب والاجراءات القانونية Bird):
(١٠ ,١٩٩٩

ومن الاهمية بالإمكان نجاح اي برنامج للإصلاح الضريبي ان يعي الافراد ان الضرائب التي تجبا منهم ستصرف لمصالحهم بالخدمات العامة ومن الضروري للمصلحة العامة للأفراد ان يلزموا بدفع الضرائب والالتزامات الاخرى للدولة التي يجب يوفيها اتجاه دولته وهي الالتزامات التي تقابل بالتأكيد ما يطالب بها الفرد من حقوق وخدمات عامة (عطوي :٢٠٠٣،١٥).

ويعتبر الوعي الضريبي بالدرجة الاساس لتحقيق الاهداف الاساسية واكتساب الطموحات المرجوة والصحية ولهذا لا يستطيع المكلفين ان يغيروا في تصرفاتهم الا بعد المبادرة في رفع مستواهم التفكري، وان الوعي التفكري هو إدراك الخطوات اللازمة لتحقيق اهداف فردية والوعي يرتبط بكل مقومات الحياة ولكل مجال له وعي وضرورته في مجال الوعي الضريبي غير انه يرتبط في فلسفة الوعي العام ويختلف باختلافه

واهميته ودوره، وتقع المسؤولية على عاتق كل الاطراف وتأثيرها على التطور والرقي والتنمية في المجتمع (الحسون: ٢٠٠٣، ٥٠٤).

وتمثل الدولة تنظيم شؤون المجتمع وهي بحاجة الى التدفقات العامة من الاموال التي تحصل عليها من افراد المجتمع وهي بدورها توفر الخدمات الاساسية للمواطنين الذين يستفيدون من هذه الخدمات، ان دفع الضريبة يعد من أبرز اشكال مساهمة الافراد بتحمل اعباء المصلحة العامة وان فكرة فرض الضرائب تعد وجود مصلحة عامة على الجميع تحميل اعباءها حسب قدراتهم المالية (كماش:٢٠٠٢، ١٨٢)
ويمكن تعريف الوعي الضريبي بأنه الادارات الكاملة من قبل الافراد لمسؤولياتهم المالية ازاء المجتمع والدولة (موسوعة الهلال الاشتراكية:١٩٧٠، ٥٢٠).

ثانياً: - الايرادات العامة

لم تعد وظيفة الايرادات العامة مقتصرة على عملية تمويل النفقات العامة بل اصبحت اداة هام وفعال وعائد ممكن للمجتمع بأقل التكاليف الى جانب ذلك اصبحت الايرادات اداة من ادوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي فقد اصبحت اداة لمنع اوجه الانشطة الاقتصادية الغير مرغوبة او الاداة لتوجيه الاستثمار ومحاربة التضخم وذلك عن طريق امتصاص جزء من القوة الشرائية من السوق واداة لإعادة توزيع الدخول والثروات (السريني:٢٠٠٨،٢٢٣-٢٢١)

والانفاق الحكومي يعكس دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويوضح مدة فعاليتها في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية وتعد السياسة المالية بما فيها ادارة الانفاق العام من اهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق اهداف مجتمع.

ان نشاط الدولة ينظر اليه على انه مجرد استهلاك لجزء من الدخل القومي يصبح ينظر اليه بأنه يحول جزء من هذا الدخل من فئة الى اخرى وتبدأ اهمية النفقات العامة بالتزايد وترتفع نسبتها للناتج القومي مع تزايد دور الدولة وقيامها بالتوسع بالخدمات الاساسية فإقامة المباني والحدائق والمدارس الى جانب ذلك القيام بالمشروعات الكبيرة فلأنفاق الحكومي له تأثير مباشر في مستوى الطلب الكلي وتسعى الحكومة الى تحفيز الاقتصاد من خلال قيامها ببرنامج الانفاق والاستثمار العام وهي بذلك تعمل على زيادة الدخل والانتاج والتوظيف (علكم : ١٩٩٥ ،١) .

للنفقات العامة ثلاث اركان رئيسية هي: - (سامر بلشون واخرون: ١٩٩٥، ١)

١- مبلغ من المال او قابل للتقويم: -

اي انها تدفع مقابل حصولها على خدمة معينه فإذا اوكل المقاول بتنفيذ طريق معين يستوجب عليها صرف المبالغ المرتبة على هذا العقد. اي ان الجزء الاعظم من الانفاق الحكومي يتم بصوره

نقدية واخرى عينيه الا انه من اليسير تقويمه نقد او اضافة الى مجموع النفقات النقدية وبالتالي فأن النفقة الحكومية يمكن اعتبارها ايضاً الكم القابل للتقويم (عبد الوهاب: ١٩٩٦، ١٦-١٧).

٢- خروج المال من خزانة الدولة: -

اي ان القائمين بالإنفاق هم اشخاص قانونيين من جهات رسمية وبعباره اخرى ان الامر وبأنفاق اشخاص معينون ويشترط في النفقة كي تكون عامة ان تخرج من الذمة المالية للدولة فاذا قام أحد الاشخاص ببناء مدرسة فأن هذه النفقات تعد خالصه حتى لو تبرع بها للدولة فبما بعد اما تشييد المدرسة من قبل وزارة التربية فيعد نفقه عامة لان الجهة التي قامت بالانفاقات هي جهة حكومية.

٣- هدف الانفاق اشباع حاجة عامة: -

اي ان الانفاق العام يعد إنفاق على الرغم من كونه يصدر من شخص معين عام مالك يوجه لأشباع عامه ويهدف الشخص العام من وراء القيام بالإنفاق العام الى تحقيق الصالح العام في بناء مدرسة سوف يستوعب الاطفال الحكومي نتيجة تعدد اوجه فضلا عن التقسيمات الادارية التقليدية فأن دور الدولة المتدني وخضوعه الى اساليب التحليل الاقتصادي قد ادى الى تقسيم الانفاق الحكومي وفق اسس اقتصادية وعلى هذا الاساس

اعتمدت معايير عديدة لتصنيف النفقات العامة ومن اهمها التقسيم التقليدي الذي نادى به الاقتصادي الانكليزي بيجو وقسمها على نفقات حقيقية وتحويلية
(عايب: ٢٠١٠، ١٠٦).

٢-النفقات الحقيقية او الفعلية: -

وهي النفقات التي توقعها الدولة وتحصل بواسطتها على سلع وخدمات مثل شراء المواد الخام اللازمة لبناء المصانع وشراء الاليات وصرف رواتب الموظفين مقابل الخدمات التي يقومون بها وغير ذلك مما يلزم القيام بنشاطها العادي (جوارتيني:
(١٣٨ ،١٩٨٨

وتقسم حسب انواع السلع والخدمات التي تنشر بها الدولة هي على نوعين رئيسين هما: -

أ- الانفاق الاستهلاكي: -

وهي ما تنفقه الحكومة على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية اللازمة لسير الاجهزة والوفود والاثاث والادوات.

ب- الانفاق الاستثماري: -

وهي النفقات اللازمة لأقامه المشروعات الاستثمارية التي تقوم بها الحكومة فهناك انفاق استثماري في مشروعات البنية التحتية الاساسية ويسمى احياناً بالاستثمار الاجتماعي ويكون العائد الاجتماعي هو الدافع الرئيسي وراء ذلك الانفاق واخر يطلق عليه بالمباشرة لكونه استثمار مباشر في الصناعات المختلفة ويقوم على اسس تجارية ويكون الدافع الرئيس فيه المشاركة في دفع عملية التنمية وتوجيه النشاطات المختلفة من اجل تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية وعلى هذا الاساس فأن الاثر المباشر للأنفاق الحقيقي يتمثل في استهلاك جزء من السلع والخدمات كاستهلاك نهائي (الطاهر: ١٩٨٨، ٢٦).

٣- النفقات التحويلية:

اي نقل القوة الشرائية من طائفة او طبقة اجتماعية الى اخرى سواء في نفس إقليم الدولة او من منطقة الى اخرى من الاقتصاد القومي ودون مقابل وهي تستهدف اعادة

توزيع الدخل بين افراد المجتمع والمدفوعات التحويلية لا تؤدي الى خفض مباشر في الموارد حسب الهدف المرجح تحقيقه على ثلاث انواع رئيسية هي: - (دويدار: ٢٠٠٩

، ٧٩) .

أ- النفقات العامة التحويلية الاجتماعية: -

وتسمى بالإعانات الاجتماعية بهدف تحقيق نوع من التوازن الاجتماعي بين فئات المجتمع حيث ترمي الاعانات الاجتماعية الى تحسين المستوى المعيشي لبعض فئات المجتمع عن طريق رفع مستوى دخولهم الحقيقية.

ب- النفقات العامة التحويلية: -

والهدف منها ه تحقيق نمو متوازن للاقتصاد عن طريق توجيه الموارد الاقتصادية نحو أفضل الاستخدامات من وجهة نظر المجتمع عن طريق الاعانات الاقتصادية يتم زيادة الانتاج من خلال تخفيض تكلفة ورفع معدلات الربح في ذلك النشاط الاقتصادي.

الايرادات الضريبية: -

هي العنصر الرئيسي من الموارد والذي يرتبط بالنشاط الاقتصادي وتمثل نحو ٦٦,٤% من اجمالي الايرادات.

تبلغ جملة الايرادات الضريبية في الموازنة نحو ٣٦٤ مليار جنيه بنسبة ارتفاع قدرها ١,٦% وتعتبر هذه النسبة منخفضة بشكل كبير مقارنة بالمعدلات العالمية حيث يبلغ متوسط هذه النسبة نحو ٢٣,٢% في الدول منخفضة الدخل و٢٧,٦% في الدول الناشئة بينما يرتفع الى نحو ٣٦,٢% في الدول المتقدمة.

كما تجدر الإشارة الى ان الايرادات من جهات سيادية والبترول – قناة السويس، تستحوذ على نسبة ٣٧,٥% من اجمالي الايرادات وما يمثل ٥٦,٦ من اجمالي حصيلة الضرائب.

المبحث الثاني: تحليل واقع الإيرادات العامة في العراق لمدة البحث

البند / السنة	الضرائب المباشرة	اجمالي الضرائب	نسبة الضرائب المباشرة الى اجمالي الضرائب%	الضرائب غير المباشرة	نسبة الضرائب غير المباشرة الى اجمالي الضرائب %
٢٠١٠	٧٢٢٢٦٢	١١٤٤١٤٤	٦٣,١	٤٢١٨٨٠	٣٦,٨
٢٠١١	٨٧٣٥٣٩	١٣١١١٥٦	٦٦,٦	٤٣٧٦١٦	٣٣,٣
٢٠١٢	١١٤٦٩٤١	١٦٦٥٩٠٤	٦٨,٨	٥١٨٩٦٤	٣١,١
٢٠١٣	١٣٥٧٨٣٢	١٩٥٧٠١٤	٦٩,٣	٥٩٩١٨١	٣٠,٦
٢٠١٤	١٤٦٣٩٩٧	١٩٧٩٨٩٦	٧٣,٩	٥١٥٨٩٩	٢٦,٠٥
٢٠١٥	١٣٤٢٥٢٩	١٧٧٨٢٢٥	٧٥,٤	٥١٦٩٨٠	٢٩,٠٧
٢٠١٦	١٥٩٣٥٩٦	٢١٢٦٢٩٩	٧٤,٩	٥٣٢٧٠٣	٢٥,٠٥
٢٠١٧	١٥٦٧٧١٦	٢١١٤٧٤٨	٧٤,١	٥٤٧٠٣٢	٢٥,٨
٢٠١٨	٢٩٣٩٤١٥	٣٩١٤٠٠٢	٧٥,٠٩	٩٧٤٥٨٧	٢٤,٩
٢٠١٩	٢٩٢٥٢٢٣	٤٠١٤٥٣١	٧٢,٨	١٠٨٩٣٠٨	٢٧,١
٢٠٢٠	٣٠١٣٠٦٢٠	٤١٥٤٠٤٤٥	٧٢,٥	١٢٠٣٢٠٠١	٢٨,٩
متوسط الفترة	**٤١٨٧٦٠٦**	**٥٧٧٦٩٤٢**	**71.5**	**.١٦٥٣٢٨٦**	**٢٨,٩٧**

المصدر من اعتماد الباحث على وزارة المالية العراقية الدائرة الاقتصادية والدائرة المالية

يتبين من الجدول ان متوسط نسبة مساهمة الضرائب المباشرة من أجمالي الضرائب في العراق لفترة من ٢٠١٠ – ٢٠٢٠ بلغ ٧١,٥% وهو نسبة عالية نسبيا فيما نجد اتجاهها الى الارتفاع طيلة سنوات فترة البحث ويعزي ذلك الارتفاع في ان الدول النامية تعتمد على الضرائب الغير المباشرة لسهولة تحصيلها وغزارة مواردها المالية وانها لا تحتاج الى إجراءات فنية معقدة كتلك التي تحتاجها الضرائب المباشرة اما متوسط نسبة الضرائب غير المباشرة الى الإيرادات الضريبية بلغ ٢٨,٩٧% وهي نسبة منخفضة وذلك لما تحتاجه هذه الضرائب من أنظمة معقدة وإجراءات حصر ضريبي ومتابعة التجارة الالكترونية وهذا ما يحتاج تطويره في الأنظمة العراقية

نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة للعراق للفترة من ٢٠١٠ - ٢٠٢٠

البند / السنة	الإيرادات الضريبية	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة%
٢٠١٠	١١٤٤١٤٤	٦٩٨١٨٨٥٠	١,٦٣
٢٠١١	١٣١١١٥٦	١٠٣٨٩٢٠٦٠	١,٢٦
٢٠١٢	١٦٦٥٩٠٤	١١٩١٧١٩٩٠	١,٣٩
٢٠١٣	١٩٥٧٠١٤	١١٣١٧١٩٩٠	١,٧٢
٢٠١٤	١٩٧٩٨٩٦	١٠٥٤٠٠٠٠	١,٨٧
٢٠١٥	١٧٧٨٢٢٥	٩٤٠٤٨٠٠٠	١,٨٩
٢٠١٦	٢١٢٦٢٩٩	٥٤٤٠٩٩٨٧	٣,٩٠
٢٠١٧	٢١١٤٧٤٨	٧٧٣٥٩٥٥	٢,٧٣
٢٠١٨	٣٩١٤٠٠٢	٢٩٧٤٥١١٠٠	٢,٣١
٢٠١٩	٤٠١٤٥٣١	١٠٧٥٦٦٩٥	٣,٧
٢٠٢٠	٤١٥٤٠٤٤٥	١٠٥٨٠٢٥٤	٣,٩
متوسط الفترة	**٥٧٧٦٩٤٢**	**٩٦٠٠٣٣٥٢**	**٢,٣٩**

المصدر من اعتماد الباحث على وزارة المالية العراقية الدائرة الاقتصادية والدائرة المالية

يتبين من الجدول ان متوسط نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية الى اجمالي الإيرادات في العراق منخفض جدا اذ بلغ ٢,٣٩% للفترة من ٢٠١٠-٢٠٢٠ وهذا يدل على عدم اهتمام الحكومة بتنمية هذا المورد الداخلي المهم بتمويل الموازنة العامة للدولة على الرغم من إمكانية زيادتها مما يعني اعتماد الحكومة بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة مما يعرض العراق الى مخاطر كبيرة تجعله عاجزاً عن تنفيذ خطط الموازنة وتمويل النفقات التشغيلية او الاستثمارية اللازمة لتقديم الخدمات وتنمية الاقتصاد الوطني فيما لو انخفضت أسعار النفط مستقبلاً

البند / السنة	الضرائب المباشرة	الإيرادات العامة	نسبة الضرائب المباشرة الى اجمالي الإيرادات العامة	الضرائب الغير مباشرة	نسبة الضرائب الغير مباشرة الى اجمالي الإيرادات العامة
٢٠١٠	٧٢٢٢٦٢	٦٩٨١٨٨٥٠,٥	١,٠	٤٢١٨٨٠	٠,٦
٢٠١١	٨٧٣٥٣٩	١٠٣٨٩٢٠٦٠,١	٠,٨	٤٣٧٦١٦	٠,٤
٢٠١٢	١١٤٦٩٤١	١١٩٩٩١٧١٩٩٠,٧	٠,٩	٥١٨٩٦٤	٠,٤
٢٠١٣	١٣٥٧٨٣٢	١١٣١٧١٩٩٠,١	١,١	٥٩٩١٨١	٠,٥
٢٠١٤	١٤٦٣٩٩٧	١٠٥٤٠٠٠٠٠	١,٣	٥١٥٨٩٩	٠,٤
٢٠١٥	١٣٤٢٥٢٩	٩٤٠٤٨٠٠٠	١,٤	٥١٦٩٨٠	٠,٥
٢٠١٦	١٥٩٣٥٩٦	٥٤٤٠٩٩٨٧	٢,٩	٥٣٢٧٠٣	٠,٩
٢٠١٧	١٥٦٧٧١٦	٧٧٣٣٥٩٥٥	٢,٠٢	٥٤٧٠٣٢	٠,٧
٢٠١٨	٢٦٣٩٤١٥	٨٣٢٩٠١٠	٠,٩٨	٩٧٤٥٨٧	٠,٣
٢٠١٩	٢٩٢٥٢٢٣	١٠٧٥٦٦٩٥	٠,٢٧	١٠٨٩٣٠٨	٠,١
٢٠٢٠	٣٠١٣٠٦٢٠	١٠٥٨٠٢٥٤	٢,٨	١٢٠٣٢٠٠١	١,١
متوسط الفترة	٤١٨٧٦٠٦	٨٠٢١٧٧٨٧	١,٤	١١٤٥٧١٥	٠,٥

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (١,٣)

من الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في العراق الى الإيرادات العامة قليلة جدا بالرغم من ارتفاعها التدريجي خلال سنوات الفترة الا ان متوسط مساهمتها في الفترة من ٢٠١٠ الى ٢٠٢٠ هو ١,٤% فيما شكلت نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة في العراق الى الإيرادات العامة٠,٥% وهي نسبة ضئيلة جداً

الاستنتاجات: -

١- من اهم مصادر الايرادات هي الايرادات الضريبية حيث تعتبر من المصادر المهمة في تمويل الموازنة العامة في معظم دول العالم، فضلاً عن تحقيق اهداف سياسية – اقتصادية – اجتماعية.

٢- إذا ما استقرأنا واقع الموازنة العامة في العراق ومدى مساهمة الايرادات الضريبية من خلال المصادر التي اعتمدنا عليها نرى ان الضرائب في العراق قد تميزت بضعف تأثيرها في تمويل الموازنة العامة بسبب اعتماد الموازنة بشكل اساس على الايرادات النفطية.

٣- بعد الغاء الحصار ورفع القيود عن الصادرات النفطية في العراق نلاحظ انخفاض كبير في مساهمة الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة وهي نسبة منخفضة جداً إذا ما قورنت في الدول المتقدمة والنامية.

٤- بعد الاطلاع على الايرادات العامة نلاحظ بأنها كانت متباينة اي مختلفة من سنة الى اخرى ومن شهر الى اخر خلال السنة من حيث الايرادات تزداد تدريجياً من سنة الى اخرى.

٥- اهمية الضرائب في تمويل خزينة الدولة لمواجهة النفقات العامة.

التوصيات: -

١- رفع مستوى الوعي الضريبي وترسيخه كون الضريبة اداة مالية- اقتصادية – اجتماعية مهمة في ذهن المواطن.

٢- لابد من العمل على تفعيل دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة للدولة من خلال القيام بإصلاحات في النظام الضريبي من خلال اعادة النظر في قوانين الضرائب.

٣- ضرورة القيام بإصلاحات مهمة في النظام الضريبي العراقي والنهوض به الى المستوى الذي يحقق الاهداف المطلوبة منه وفي مقدمتها الهدف التمويلي للموازنة.

٤- دعوة البلدان العربية الى ضرورة الافصاح عن البيانات الخاصة بالهياكل الضريبية ليتسنى للباحثين في هذا الحقل اجراء دراسات تطبيقية أكثر وصفية، الامر الذي يحتم اجراء المزيد من الدراسة ذات العمق والاثر الذي يتناسب ودور الضرائب في تمويل الانفاق.

٥- وجوب رفع كفاءة الجهاز الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية لتنويع الايرادات العامة.

المصادر:

١- عزمي احمد يوسف خطاب – الطبعة الاولى، ٢٠١٠، ٢٧.

٢- عدي عفانة وعادل القطانة واحمد الجدع، الطبعة الاولى ،٢٠٠٤، ٤.

٣- يونس احمد بطريق، في اقتصاديات المالية العامة، دار الجامعة ،١٩٨٦، ٤٣.

٤- مصطفى خليل الغار، في الادارة المالية العامة، دار اسامة للنشر والتويع، ٢٠٠٨، ٢٦ .

٥- سامو بلسون واخرون- الاقتصاد ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الاولى، عمان، الدار الأهلية للنشر ،٢٠٠١، ٤٩٥-٤٩٦.

٦- محمد دويدار، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر ،٢٠٠٠، ١٢٩.

٧- أكرم عبد العزيز عبد الوهاب، دور السياسة المالية في معالجة المليونيرة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ،١٩٩٦، ١٦.

٨- جيمس جوارتيني ورتشارد اشروب، الاقتصاد الكلي لاختيار الامم والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، الرياض، دار المرخ، ١٩٨٨، ١٣٨.

٩- عبد الله الشيخ محمود طاهر، اقتصاديات المالية المالية العامة، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود ،١٩٨٨، ١٢٦.

١٠-موسوعة الهلال الاشتراكية، الطبعة الاولى، القاهرة، دار الهلال ،١٩٧٠، ٢٥٠ .

١١-كريم سالم كماش، الوعي الضريبي في العراق، بحث مقدم الى مؤتمر الاصلاح الضريبي، وزارة المالية، بغداد، ٢٠٠٦.

١٢- فوزي عطوي، المالية العامة، النظم الضريبية وموازنة الدولة، بدون اسم، المطبعة، مصر ،٢٠٠٣.

١٣-علاء الحسون، تنمية الوعي، دار الغدير ،٢٠٠٣، ٥٠٤.

١٤- Bird, ١٩٩٤ , ١٠.

١٥-باهر محمد علكم، المالية العامة وادارتها الفنية واثارها الاقتصادية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٩٥، ٧١.

١٦-رتشارد اشروب، الاقتصاد الكلي لاختيار الامم والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، الرياض، دار المرخ، ١٩٨٨، ١٣٨.